

المصدر: الأهالي
التاريخ: ٧ يونيو ٢٠٠٠

مشروع باراك السري يشمل القدس والأجانب والمياه

□ كتب المحرر السياسي:
وضعتها بالاتفاق مع الفاتيكان في سابقة هي الأولى من نوعها.

وبالنسبة للأحياء العربية في القدس خارج السور القديم بما فيها القرى التي جرى الانسحاب الإسرائيلي منها مؤخراً فسوف تقام عليها سلطة بلدية فلسطينية يؤكد باراك على عدم حقها في منح تراخيص بناء جديدة [وإن كان المطلعون على خفايا المباحثات يرون أن هذا شرط للتفاوض وضع كي يتراجع عنه باراك خلال المباحثات إذا ما أصر الفلسطينيون على رفضه].

الحدود الفلسطينية - الأردنية:

يقترح باراك أن تقام على امتداد الحدود منطقتان، منطقة سيطرة إسرائيلية كشريط ممتد على الحدود، يليه شريط آخر كمنطقة مؤجرة لإسرائيل ويطلب الإسرائيليون أن تكون مدة السيطرة والإيجار بالنسبة للمنطقتين ٩٩ عاماً بينما يتوقع المراقبون إن رفض الفلسطينيون ذلك، احتمال تخفيضها إلى ٢٥ عاماً. ويشار هنا إلى احتمال رضاء السلطات الأردنية عن هذين الشريطين.

وسوف تبقى في الضفة الغربية مجموعة من المستوطنات تبلغ مساحتها الإجمالية ٧٪ من مجموع أراضي الضفة، وتضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل، مع وجود عدد آخر من المستوطنات تحت الإدارة الفلسطينية، علماً بأن السلطة الفلسطينية ترفض رفضاً قاطعاً الموافقة على أي ضم للأراضي. ومن هنا فإن المتوقع هو الوصول إلى اتفاق بتحويلها إلى «تأجير» لمدة محددة.

بالرغم من سياج كامل من السرية يفرضه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في مباحثات التسوية النهائية استطاعت «الأهالي» أن تحصل على معلومات مؤكدة، وإن كانت أولية عن مشروع إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل، الذي قدمه ممثلوه في المسار السري للمفاوضات.. ويستند المشروع على عدة محاور..

القدس: يعتمد الحل على أساس التمييز بين مواقع مختلفة. فالقدس القديمة [أي تلك الأراضي الواقعة داخل السور القديم حيث المسجد الأقصى وقبة الصخرة] سيرفع عليها العلم الفلسطيني [دون أن يعتبر ذلك رمزاً لسيادة متكاملة] مع إيجاد ممر آمن إليها يخصص لزوار أماكن العبادة ومقیمی الشعائر الدينية. أما أماكن العبادة المسيحية فسوف يتحدد